

**يحظر النشر حتى: 06:15 ص (بتوقيت القاهرة) / 04:15 ص (بتوقيت العالمي)، 4 إبريل 2017**

## مؤشر مدراء المشتريات TM الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر

### استمرار تدهور الظروف التجارية خلال شهر مارس

القاهرة، 4 إبريل، 2017: بعد أن تراجع تدهور القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر بشكل كبير خلال شهر فبراير، عاد إلى التدهور مرة أخرى بوتيرة قوية في نهاية الربع الأول. فقد شهدت الشركات تراجعاً حاداً في الإنتاج والطلبات الجديدة، واستمرت الشركات في خفض أعداد القوى العاملة وكانت مترددة في الدخول في أنشطة شرائية. أما على صعيد الأسعار فإن ضغوط التكلفة الكبيرة الناتجة عن ضعف سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي قد انعكست على زيادة أسعار المبيعات، رغم أن معدلات التضخم قد تراجعت.

تحتوي هذه الدراسة التي يراها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدَّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمعت من دراسة شهرية للأوضاع التجارية في القطاع الخاص المصري.

في إطار تعليقه على نتائج مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر، قال تيم فوكس، رئيس قسم الأبحاث وكبير الاقتصاديين في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني:

"سلط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر الضوء على الضعف المتواصل الذي يشهده القطاع الخاص في مصر. وعلى الرغم من أن عملية إعادة موازنة الاقتصاد لازالت جارية على قدم وساق كما هو متوقع – بدليل تقلص العجز التجاري وارتفاع مستويات الاحتياطي من العملة الصعبة – إلا أن الأمر سيستغرق بعض الوقت قبل أن ينعكس ذلك على زخم قوي في النمو. وعلى الرغم مما سبق، حمل التقرير في طياته بعض النواحي الإيجابية، إذ يشير إلى أن الضغوط الناجمة عن التضخم تواصل تراجعها".

#### النتائج الأساسية

- انكماشات أكثر حدة في الإنتاج والطلبات الجديدة
- أضعف معدلات تضخم في الأسعار وتكاليف مستلزمات الإنتاج في أكثر من عام
- انخفاض كميات المشتريات يتراجع إلى أضعف معدل في ثمانية أشهر

هبط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) الخاص بمصر الصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني - وهو مؤشر مركب يُعدّل موسميًا تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 46.7 نقطة في شهر فبراير (وهي الأعلى في ستة أشهر) ليصل إلى 45.9 نقطة في شهر مارس، مشيراً إلى تدهور كبير في أوضاع التسويق. وجدير

بالملاحظة، أن القراءة الأخيرة جاءت متماشية بشكل عام مع المتوسط المسجل على مدى الـ 18 شهراً الماضية التي شهدت انكماشاً (46.0 نقطة).

وكان الهبوط الذي شهده المؤشر قد عكس التراجعات الحادة في الإنتاج والأعمال الجديدة. وقد تسارعت معدلات الانكماش منذ شهر فبراير وكانت قوية في سياق البيانات التاريخية. أبرزت الأدلة المنقولة ضعف الطلب، وعدم استقرار الظروف التجارية في ظل ارتفاع ضغوط التضخم وضعف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي. علاوة على ذلك، فقد ساهم انخفاض طلبات التصدير الجديدة في تقليل إجمالي الأعمال الجديدة. وربط أعضاء اللجنة بين تراجع الطلب الأجنبي وبين المشكلات الأمنية في ليبيا.

كان انخفاض حجم الأعمال الجديدة الواردة عائقاً أمام زيادة الشركات لمشترياتها من مستلزمات الإنتاج. وتراجعت وتيرة انكماش مستويات الشراء إلى أضعف مستوى في ثمانية أشهر، لكنها كانت حادة في مجملها. ونتيجة لذلك فقد هبطت مستويات المخزون للشهر السابع والعشرين على التوالي، حيث لم يكن مخزون مستلزمات الإنتاج الحالي كافياً لاستيفاء متطلبات الإنتاج.

وأشارت بيانات شهر مارس إلى استمرار ضغوط تكاليف المشتريات في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر. واستمر ضعف سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي في التسبب في ارتفاع أسعار المواد الخام، وفق ما ذكره أعضاء اللجنة. وقد لجأت الشركات بشكل عام إلى تمرير تكاليف مستلزمات الإنتاج المرتفعة إلى العملاء، كما أشارت زيادة أخرى حادة في متوسط أسعار المنتجات والخدمات. وقد تراجعت معدلات التضخم ذات الصلة إلى أدنى المستويات في 13 شهراً في كلتا الحالتين، لكنها كانت حادة في مجملها.

ونظراً لصعوبة الحصول على المواد الخام وانخفاض معدلات الطلب، انخفض حجم الأعمال المتراكمة للمرة الأولى في عام ونصف.

أما على صعيد التوظيف، فقد تراجع معدل فقدان الوظائف إلى أضعف مستوياته في أكثر من عام. وأفادت تقارير بأن بعض الموظفين تركوا وظائفهم بحثاً عن فرص عمل أفضل أو بسبب التقاعد.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل لمصر في 3 مايو 2017 الساعة 06:15 (بتوقيت القاهرة) / 04:15  
(بالتوقيت العالمي)

**للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:**

ابراهيم سويدان  
نائب رئيس أول  
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة  
بنك الإمارات دبي الوطني  
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937  
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جان بول بيجات  
باحث إقتصادي أول بنك الإمارات دبي الوطني  
هاتف: +971 42307807  
بريد إلكتروني: JeanP@emiratesnbd.com

تميم القنطار  
أصداء بيرسون-مارستيلر  
دبي، الإمارات العربية المتحدة  
هاتف: +971 4507600 4  
بريد إلكتروني: Tameem.Alkintar@bm.com

أشنا دوديا  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44-1491-461003  
بريد إلكتروني: Aashna.Dodhia@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز  
اتصالات الشركة  
IHS Markit  
هاتف: +44-207-260-2234  
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

**ملاحظات للمحررين**

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) الخاص بمصر والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسؤولي المشتريات التنفيذيين في أكثر من 450 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد مصر غير المنتج للنفط، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

**نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني**

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 31 ديسمبر 2016 بلغ مجموع أصول المجموعة 448 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 122 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 219 فرعاً إضافة إلى 1012 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنّف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100"، الذي تعدّه "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة. وقد قامت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" بترقية تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الإمارات دبي الوطني إلى (A3) وتقييمه الائتماني الأساسي إلى (ba1). وإلى جانب امتلاك البنك لمستوى عال من التمويل والسيولة، يعكس هذا التقييم مدى التحسن الذي طرأ على أداء البنك ومدى الصلابة التي اكتسبها.



وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة ولديها مكاتب تمثيلية في الهند والصين وإندونيسيا. وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة كما أنها تقوم بدعم مختلف المؤسسات التعليمية والبيئية والثقافية والخيرية والمجتمعية.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.emiratesnbd.com](http://www.emiratesnbd.com)

### نبذة عن مجموعة IHS Markit ([www.ihsmarkit.com](http://www.ihsmarkit.com))

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات ولحكومات رئيسية، وتضم هذه القائمة 85 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً. يقع المقر الرئيسي لمجموعة IHS Markit في لندن وهي ملتزمة بتحقيق النمو المربح المستدام.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2017. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI<sup>TM</sup> الخاص بجمهورية مصر العربية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index<sup>TM</sup> و PMI<sup>TM</sup> إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة IHS Markit علامة تجارية مسجلة باسم IHS Markit Limited.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة [joanna.vickers@ihsmarkit.com](mailto:joanna.vickers@ihsmarkit.com). لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.